# اقتصاد

التطبيق الفعلي بدأ

## «المركزي» أصدر نظام شهادات الإيداع بالقطع الأجنبي بفائدة ثابتة أو بطريقة المزاد

**الوطن**

أصدر مجلس النقد والتسليف القرار الخاص بنظام إصدار شهادات الإيداع، متضمناً أسس إصدار الشهادات، والجهات المسموح لها الاكتتاب والتداول وإجراءات الاكتتاب وكيفية تخصيص الشهادات، إضافة إلى العمليات التي تتم على شهادات الإيداع.

وذكر القرار رقم (١٠٢/م ن) تاريخ ٢٠١٨/٧/٢٢ أن القيمة الاسمية لشهادات الإيداع وآجالها تتحدد بقرار يصدر عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي ويتم تضمين ذلك في إعلان الإصدار الذي يكون قبل ١٥ يوم عمل من تاريخ الإصدار، علماً بأن أجل شهادة الإيداع لا يقل عن السنة.

وأوضح القرار أن احتساب الفائدة يتم اعتباراً من اليوم التالي ليوم التسوية والذي يقصد به يوم اقتطاع قيم شهادات الإيداع من حسابات المصارف المكتتبة عبر نظام التسويات الإجمالية السوري SYGS، ويتم حساب الفائدة وفق أساس زمني فعلي ٣٦٠ يوماً.

ولفت إلى أن الإصدار يتم وفق طريقة سعر الفائدة الثابت أو بطريقة المزاد، حيث يعلن المصرف المركزي عن حجم الإصدار وشروطه (بما فيه معدل الفائدة) في طريقة سعر الفائدة الثابت، ويتم ترتيب العروض حسب أولوية ورودها ثم تخصيص الشهادات للمكتتبين حسب توقيت ورود طلباتهم.

أما في طريقة المزاد، فتقوم الجهات المسموح لها بتقديم عروضها لأسعار الفائدة التي تناسبها ويتم ترتيب العروض من الأقل تكلفة للأعلى، ثم بناء على ذلك يتم تطبيق سعر اقتطاع موحد للفائزين والذي هو عبارة عن معدل الفائدة الموافق لآخر عرض فائز، وعندها يتم قبول العرض الذي يتضمن أقل سعر فائدة ومن ثم العرض الذي يليه وهكذا لغاية الوصول للحجم المطلوب.

وعند إقفال الاكتتاب يقوم مدير الإصدار بإعلان نتيجة الإصدار ويتم إجراء التسوية بتحويل قيمة الشهادات التي قام المكتتب بالاكتتاب عليها عبر نظام SYGS إلى مصرف سورية المركزي ويبدأ حساب الفوائد من اليوم التالي له.

وحدد القرار ألا يقل حجم الطلب الواحد عن شهادة إيداع واحدة وألا تتجاوز الطلبات الحد الأقصى المسموح الاكتتاب به للجهة، علماً بأن الجهات المؤهلة المسموح لها الاكتتاب والتداول هي المصارف التقليدية العاملة في سورية والمؤسسات المالية التقليدية التي تقبل الودائع.

كما أوضح القرار أنه يتم تداول شهادات الإيداع بين الجهات المؤهلة بالتداول في سوق دمشق للأوراق المالية، كما أن مصرف سورية المركزي سيعلن عن سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء حسب ما تقتضيه السياسات النقدية للمركزي بآجال تبدأ من ١٥ يوماً لغاية ٩٠ يوماً، حيث تجري مديرية الدين العام والأوراق المالية هذا الاتفاقيات مع الجهات المؤهلة والراغبة بالتعاقد على عملية إعادة شراء شهادات الإيداع، وعندها يتم قيد قيمة الشهادات موضوع التعاقد (بعد خصم فائدة عملية إعادة الشراء) في الحساب الجاري للجهة المعنية وذلك لغاية تاريخ انتهاء الاتفاقية حيث يعاد اقتطاع قيمة الشهادة من حساب الجهة المالكة لها.

وبحسب القرار، يحق للجهة المؤهلة القيام بخصم شهادة الإيداع لدى مديرية الدين العام والأوراق المالية حيث يشترط انقضاء ٣ أشهر من أجل الشهادة وألا تقل المدة المتبقية عن ٣٠ يوماً لتاريخ استحقاق الشهادة، ولإتمام هذه العملية يعلن المصرف المركزي أسبوعياً عن معدل الخصم والذي يتم على أساسه حساب فوائد الخصم ليُصار إلى قيد القيمة الصافية لشهادات الإيداع المخصومة في الحساب الجاري للجهة المعنية (بعد اقتطاع فائدة الخصم)، أما في حال استحقاق شهادات الإيداع فتقوم مديرية الدين العام بقيد القيمة الاسمية لشهادات الإيداع في حساب الجهة المالكة لها مضافاً لها الفائدة المترتبة على هذه الشهادات طيلة أجل الشهادة.

تباين في وجهات نظر مديري المصارف حول الدمج.. والصناعي والتسليف والتوفير على القائمة

# المصارف العامة تنهي صياغة مشروع قانون خاص بالعمل المصرفي

**عبد الهادي شباط**

كشف مدير في أحد المصارف العامة لـ«الوطن» عن الانتهاء من صياغة مشروع قانون العمل المصرفي وتم رفعه لمصرف سورية المركزي، ويتوقع تشكيل لجان مشتركة مع المركزي لبحث هذا المشروع، ومناقشة تفاصيله، ومدى قدرته على تحديث العمل المصرفي في القطاع العام، مبيناً أن هناك مراجعة لتشميل عمل المصارف ضمن القانون ٢ الناظم لعمل مؤسسات وشركات القطاع العام، علماً بوجود خصوصية لعمل المصارف ولابد لها من نظام عمل خاص بها.

وبيّن المدير أن المشروع ركز على تفعيل مجالس الإدارة للمصارف العامة حيث تتمتع بصلاحيات أوسع وتكون قادرة على التقييم والمحاسبة واتخاذ القرارات التي تسهم في زيادة جودة العمل لدى المصرف، ما يتناغم مع التوجهات الحكومية، لكن ضمن توفير مقومات هذا التوجه وخاصة لجهة التعويضات المالية المتدنية التي يتقاضاها رؤساء مجالس الإدارة والتي لا تغطي أجور المواصلات حالياً.

وحول فكرة الجهة التي ترتبط بها المصارف العامة بين أنها ليست قضية جوهرية مع ميل معظم الإدارات الحالية للبقاء على الوضع الحالي في الارتباط مع وزير المالية، وأنه لابد من التركيز ضمن مشروع إعادة هيكلة الجهات العامة على تحديث منهجية عمل المصارف وتفعيل مجالس الإدارات لتتمكن من القيام بالمهام الموكلة لها، وهو ما يفيد أكثر من التركيز على الجهة التي يجب أن تتبع لها المصارف العامة وخاصة أن المصارف ترتبط مع الوزارة إدارياً بينما هي تنسق وتخطط عملها فنياً مع المصرف المركزي، والأهم هو التركيز على هيكلة بنية المصارف نفسها وتحديث آليات عملها ومنهجيات تعاطيها مع التطورات الاقتصادية في البلد ما يحسن الخدمات المصرفية ويلبي متطلبات المرحلة الحالية والمقبلة في الاقتصاد وخاصة مرحلة أعادة الإعمار التي يسهم التمويل والخدمات المصرفية بشكل فاعل فيها.

ولم يخفِ المدير وجود حالة من التباين في آراء المديرين العامين للمصارف من عملية إعادة الهيكلة والدمج لبعض المصارف، حيث يرى البعض أنه لابد من عملية الدمج كي توفر المزيد من عناصر القوة والإمكانات للمصرف وخاصة توفير الكتلة المالية والكفاءات وسعة التوزع والانتشار، بينما يرى البعض أن المرحلة الحالية تقتضي زيادة التعمق في التخصص والاستفادة من الخبرات التي حصلت عليها بعض المصارف من تخصصها، وهو ما يحقق زيادة في كفاءة العمل وزيادة القدرة على فهم طبيعة العمل وتلبية متطلبات المرحلة.

وبحسب المعلومات التي وقفت عليها «الوطن» حول الموضوع فإن المصارف المرشحة للدمج هي التسليف الشعبي والتوفير والصناعي، بينما تحافظ مصارف التجاري والعقاري والزراعي على خصوصيتها في العمل.

> مسؤول مصرفي لـ«الوطن»: التعويضات المالية لرؤساء مجالس الإدارة حالياً لا تغطي أجور المواصلات

وللتوسع حول مضمون مشروع قانون المصارف الجديد الذي يتم العمل عليه أكد المدير أنه تم التركيز عبر المشروع على تحديد الجهات الرقابية في العمل المصرفي عبر حصر هذه الجهة بالبنك المركزي من خلال مفوضية الحكومة لدى المصارف، لكونها الجهة المتخصصة فنياً والقادرة على فهم العمل المصرفي وممارسة دور رقابي موضوعي وفاعل، بينما أوضح أنه يمكن الاعتماد على الجهاز المركزي للرقابة المالية كمدقق حسابات بدلاً من الشركات الخاصة، لكن وفق المحددات والمعايير العالمية في تدقيق الحسابات، والتي تضمن الوصول لنتائج رقابية واضحة وشفافة.

لاقت استحساناً من المواطنين لكنها زادت من استهلاك المازوت

# «التموين» لـ«الوطن»: ١٠ مليارات ليرة تكلفة تصغير رغيف الخبز في حال التطبيق

**علي محمود سليمان**

كشف مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» أن تجربة تصغير رغيف الخبز لاقت استحساناً من قبل المواطنين، حيث وجدوا تحسناً في جودة الرغيف وانخفاضاً في الهدر، وهو ما لمسته الوزارة من صندوق الملاحظات الذي تم وضعه أمام مخبز المزة الذي يتم فيه تطبيق التجربة.

وذكر المصدر لـ«الوطن» أن هناك سلبية ظهرت خلال التجربة في أن الرغيف الأصغر حجماً تسبب بزيادة استهلاك المازوت، حيث يتم إنتاجه على خطوط الإنتاج الحالية وهي مصممة للرغيف الأكبر، وبالتالي سيكون هناك حاجة لتصنيع خط إنتاج خاص بالرغيف الأصغر، وعليه تقرر إيقاف التجربة في مخبز المزة نهاية الشهر الحالي، حيث إن هذا المخبز يعمل وخطوط إنتاجه جيدة ولا داعي لتغييرها، وسوف يتم نقل التجربة إلى مخبز آخر متوقف عن العمل في منطقة برزة ليتم تصنيع خط إنتاج خاص بالرغيف الصغير وإطلاق التجربة لفترة أطول تتراوح ما بين الستة أشهر والسنة، للوقوف على النتائج سواء من ناحية إمكانية تحقيق توفير في استهلاك المواد الداخلة في إنتاج رغيف الخبز، أو لجهة رضى المواطنين عن الرغيف الأصغر من ناحية الجودة والقدرة على تخفيض الهدر، حيث قطر رغيف الخبز الصغير سيكون ٢٥ سم وعدد الأرغفة في الربطة حوالي ١٣ رغيفاً.

وبين المصدر أنه يوجد حالياً ٢٨٠ خط إنتاج في مخابز القطاع العام، وحوالي ٧٠٠ خط إنتاج في مخابز القطاع الخاص، أي حوالي الألف خط إنتاج للخبز في عموم سورية، وتكلفة تصنيع خط إنتاج جديد خاص بالرغيف الصغير تقارب العشرة ملايين ليرة سورية، وبالتالي سيكون إجمالي تكلفة تعديل كافة خطوط الإنتاج حوالي العشرة مليارات ليرة سورية، ومن غير المنطق حالياً وضع هذه التكلفة الكبيرة، ولذلك سيتم التريث وانتظار نتائج الخط الجديد الذي سيركب في مخبز برزة.

وفي ذات السياق أشار المصدر إلى أن إنتاج الشركة العامة للمخابز اليومي يصل لحوالى ٢,٥٧١ ألف طن من الخبز ليكون إجمالي ما يتم إنتاجه على مدار العام يقارب الـ٨٠٠ ألف طن، كون المخابز تعمل على مدار ٣١١ يوماً في العام، وتعطل خلال ٥٢ يوم جمعة، وأول يوم بعيد الفطر وبعيد الأضحى، مضيفاً بأن العمل جارٍ حالياً لبناء ١٢ مخبزاً جديداً في كافة المحافظات بحيث كل محافظة يتم بناء مخابز جديدة بها وفق الاحتياجات.

ولفت المصدر إلى أنه لم يتم الانتهاء من تقييم حجم الأضرار للمخابز الموجودة في محافظة درعا نتيجة ما تعرضت له من تخريب ونهب على أيدي المجموعات الإرهابية المسلحة، وبعد الانتهاء من تقييم الأضرار سيجري وضع خطة إسعافية للبدء بتأهيل المخابز الأقل ضرراً وإعادة تشغيلها ومن ثم وضع خطة شاملة للمحافظة لصيانة كافة المخابز فيها.

رئيس لجنة متابعة مشاريع حلب لـ«الوطن»:

## ١٢ ألف منشأة حرفية و٥٠٠ معمل عاد للعمل

**صالح حميدي**

كشف وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس لـ«الوطن» عن إنفاق نسبة ٧٠ بالمئة من الاعتمادات المرصودة من اللجنة العليا لإعادة الإعمار في محافظة حلب، موضحاً أن الحكومة ترصد في كل عام مبالغ محددة لمحافظة حلب ضمن خطة إعادة الإعمار، بحيث تصب هذه المبالغ على موقعين أو قطاعين محددين من ضمن القطاعات الأكثر تضرراً والأسرع عودة للإنتاج لوضعها بالاستثمار، متوقعاً أن تصل نسب التنفيذ من الاعتمادات الخاصة بإعادة الإعمار لحلب لهذا العام إلى ١٠٠ قبل نهاية العام.

وأوضح عرنوس أن الاعتمادات المرصودة في خطة إعمار حلب السنوية لا توزع على جميع المشاريع أو المنشآت والقطاعات الاقتصادية في حلب بل تقوم اللجنة التكلفة بمتابعة مشاريع حلب التنموية والاقتصادية والخدمية، وتركز على المشاريع الأكثر حيوية وجدوى اقتصادية للمحافظة حيث يتم التركيز حالياً على مطحنة حلب وصومعتها ومركز الغربلة فيها ومنشأة المباقر في حلب.

وأشار عرنوس كرئيس لجنة متابعة مشاريع حلب إلى اعتماد خطة حكومية للمنشآت الصناعية العامة في حلب إلى جانب خطتها للمنشآت الصناعية للقطاع الخاص وتتركز على معمل اسمنت وكابلات حلب دعماً للقطاع العام وإعادة تشغيل المعامل التابعة له والتركيز على مواقع ومنشآت تستطيع الحكومة من خلالها إدخالها إلى حيز الإنتاج سريعاً.

ولفت عرنوس من جانب آخر إلى عودة ١٢٣٧١ منشأة في ٩ مناطق صناعية مختلفة منتشرة في أنحاء محافظة حلب، وكلها دخلت في العملية الإنتاجية إضافة إلى المنشآت الصناعية في داخل مدينة الشيخ نجار الصناعية تعمل في مختلف النشاطات والقطاعات الاقتصادية الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية إضافة إلى الورش والحرف والمهن المختلفة الأخرى حيث يدخل يومياً منشآت جديدة إلى حيز الإنتاج.

ولفت إلى أن اللجنة الحكومية تبذل جهوداً كبيرة لإعادة الحياة الاقتصادية لحلب حيث لم يكن عدد المنشآت يتجاوز ٢٠٠ منشأة لمختلف المهن والحرف متوسطة وصغيرة قبل أن ترتفع إلى أكثر من ١٢ ألف منشأة، ولم يكن عدد المعامل في المدنية الصناعية في المدينة الصناعية في حلب سوى ١٦ معملاً وهناك حالياً ٥٠٠ معمل بعد الإجراءات الحكومية التي تركزت على عمليات تسهيل استيراد المكنات وقطع التبديل والمعدات والآلات والتسهيل على المواطنين في ممارسة الحرف والمهن المختلفة ودعم الكهرباء ودعم الصادرات لهذه المنشآت.

ونوه بأن اللجنة كانت تابعت مع المهندسين والمقاولين والاتحاد التعاوني والسكني طروحاتهم ومشكلاتهم لمعالجتها استعداداً لمرحلة إعادة الإعمار القادمة في سورية عبر التشاركية ما بين النقابات، خاصة المهندسين، مبيناً أن التعاون في القطاع السكني سيكون متاحاً للجميع للعمل في مناطق المخالفات والعشوائيات بعد تقديم جميع مستلزمات تطوير قطاع المقاولين والتطوير العقاري.

هيئة الإشراف على التأمين تمهل شركات إدارة النفقات حتى أيلول القادم لإعادة التقييم

# العش لـ«الوطن»: ٦٠٪ انخفضت شكاوى التأمين الصحي خلال الشهرين الماضيين

**الوطن**

يبدو أن حركة التعديلات التي طالت إدارات نصف شركات التأمين الخاصة خلال الشهر الماضي؛ مستمرة، وتتجه هذه المرة نحو شركات إدارة النفقات الطبية، حيث تم تغيير مدير عام شركة كير كارد، وتعيين مدير عام لشركة سيريا كير، مع توقعات بتعديلات واسعة في إدارات شركات إدارة النفقات الطبية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش أن هناك تقييماً لكل الإدارات العاملة في سوق التأمين، سواء شركات التأمين الخاصة أو شركات إدارت النفقات الطبية، وذلك بناء على توجهين، الأول عبر تفعيل مجالس الإدارة في شركات التأمين الخاصة حيث تمارس هذه المجالس صلاحياتها في تقييم أداء الإدارات العاملة في هذه الشركات واستبدالها في حال عدم الرضا عن هذا الأداء بما يخدم مصلحة العمل وتحسين الخدمات التي تقدمها الشركة، في حين تفتقد شركات إدارة النفقات الطبية لمجالس الإدارة لأنها شركات محدودة المسؤولية تقتصر على مجالس مديرين، وقد يشتمل هذا المجلس على اثنين أو ثلاثة مديرين، وهو تتطلب آلية عمل مختلفة عبر اعتماد محددات ومعايير لتقيم عمل هذه الشركات وفق ٢٥ معياراً تم اعتمادها مؤخراً تظهر نشاط الشركة وحجم العقود التي تديرها وجودة الخدمات المقدمة.

وبين العش إجراء تقييمات أولية لعمل هذه الشركات وفق المعايير المعتمدة حيث سجلت عدد من شركات الإدارة نقاط تقييم منخفضة وهو ما أسهم في منح هذه الشركات مهلة جديدة لإعادة التقييم، تنتهي مع الشهر القادم (أيلول) حيث سيتم تفريغ البيانات التي تقدمها اللجان المختصة بمتابعة وتقييم عمل هذه الشركات استناداً للمعايير المعتمدة لدى الهيئة وإصدار تقارير خاصة حول أداء هذه الشركات والمساحة السوقية التي تديرها كل شركة وجودة الخدمات المقدمة.

وحول جديد التأمين الصحي كشف العش أن حجم الشكاوى والملاحظات على التأمين الصحي انخفض من المؤمن لهم خلال الشهرين الماضيين بنسبة ٦٠٪ وهو ما اعتبره مؤشراً بالغ الأهمية حول تحسن الخدمات الصحية والطبية المقدمة للمؤمن لهم، وأن جملة المعطيات التي تعمل عليها الهيئة بالتعاون مع المؤسسة العامة السورية للتأمين، أثمرت في تحسن الواقع التأميني.

وبين العش أن ملف التأمين الصحي يشكل أولوية لدى الحكومة ويتم العمل على دراسة كل المقترحات والمشروعات المقدمة لتحديث هذا الملف وتطويره بما يتلاءم مع متطلبات الظروف الحالية وتحقيق خدمات صحية مناسبة للمؤمن لهم حيث يتم العمل على تفاهمات وتنسيق مع وزارة الصحة لإنجاح ذلك المشروع.

وحول شركة الاستثمار التي تعمل عليها الهيئة بين أن هناك اجتماعات مع الشركات المؤسسة لها لبحث ودراسة الجدوى الاقتصادية للشركة الاستثمارية المزمع تأسيسها من شركات التأمين في القطاع الخاص، حيث تستحوذ شركات التأمين على حصة ٥١٪ من رأسمال الشركة في حين سيتم طرح نسبة ٤٩٪ للاكتتاب العام، منوهاً بأن عدم مساهمة المؤسسة السورية للتأمين في هذه الشركة تجنباً للحياد وعدم التدخل في قراراتها وفتح المجال للقطاع الخاص لزيادة فعاليته ومشاركته في العمل.

كما أن هيئة الإشراف على التأمين تعمل على تفعيل عدة لجان منها معني بالمخاطر ولجان معنية بالتدقيق ومنها معني بالاستثمار، حيث وجهت الهيئة لعقد اجتماع خلال الأيام القادمة لأعضاء لجان الاستثمار لمتابعة توجهات الشركات ونشاطها ومدى فاعليتها في تنمية الاقتصاد الوطني.